كوابح التداول الديمقراطي على السلطة في الوطن العربي

أ/ أ بركان فؤاد

جامعة مولود معمري

تيزي وزو

Abstract

The Arab political systems suffer from a chronic stumbled in the path of alternation of power since the establishment of the modern Arab state; this is due to the accumulation of a variety of factors that served as the ballasts in the face of any progress towards democratization of power in this region. The creation of the modern Arab state presents the starting point in devoting so, that produced authoritarian political elites, and the military institution has strengthened the influence of these leaders under the pretext of disqualification of civilians in the state administration, Rather than be guarantor of alternation of power was the guarantor of monopoly power, what increased the power of authoritarian leaders the weakness of the democratic opposition which lacked a real societal project and the scattered of its ranks and suffered from intimidation and sweeten the ruling regimes, theses last used a number of economic and social mechanisms to continue in office such as the use of the rentier resources and take patriarchal status on people, All this was not possible without a culture of submission, which is characterized by the Arab community Which gives blind obedience to the governor, regardless of its practices

مقدمة:

يعتبر التداول على السلطة من بين الركائز الأساسية التي لا يستقيم البناء الديمقراطي للنظم السياسية إلا به، فهو يسمح بانتظام دوران النخب والأحزاب السياسية على السلطة

وفق ما تقره الإرادة الشعبية، مما يجنب المجتمعات الصراعات وكافة الأساليب العنيفة في تولي السلطة والتي كثيرا ما أدت إلى زعزعة استقرار الدول، فجل الحروب الأهلية التي مر بها العالم المعاصر كان محورها الرئيسي موضوع السلطة والتداول عليها بين مختلف القوى السياسية، لذلك فالتداول على السلطة ليس فقط مجرد إجراء ديمقراطي يسمح للنخب السياسية بالوصول إلى السلطة وإنما هو أداة فعالة للحفاظ على استقرار الدول وتنظيم الحياة السياسية وتحقيق الاندماج الاجتماعي داخل مجتمعاتها في إطار ما يسميه البعض "توطيد الجبهة الداخلية."

والتداول على السلطة لا يمكن أن يتصف بالديمقراطية إلا إذا توفرت فيه ثلاثة شروط أساسية: توفر التعددية السياسية والحزبية التي تعطي للأفراد والجماعات الحق في التعبير عن آرائهم وتوجهاتهم السياسية بصفة منظمة في إطار التنظيمات الحزبية وهياكل المجتمع المدني المتنوعة، أما الشرط الثاني فيتمثل في الانتخابات الديمقراطية التي تتساوى فيها حظوظ المرشحين وتتسم بالحرية والنزاهة وتجري بانتظام بحيث تكون بمثابة دورة سياسية للتنافس، أما الشرط الثالث فهو وجود نوع من التوافق السياسي على ثوابت الدولة ومرجعياتها بما يؤدي الى تداول على السلطة في إطار النظام القائم وليس خارجه.

أما فيما يخص الأنظمة السياسية العربية فهي تعاني منذ نشأة دولها الوطنية من تعثر في مسار التداول الديمقراطي للسلطة، والتي من أهم سماته احتكار قيادات سياسية للسلطة لفترة زمنية طويلة ووضع مجموعة من الآليات لضمان بقائها في الحكم، بل وصل الأمر إلى ظهور مشاريع لتوريث السلطة من الآباء إلى الأبناء في أنظمة جمهورية، مثل النموذج المصري والليبي واليمني، والحالة السورية التي أصبحت واقعا منذ وفاة الرئيس حافظ الأسد في عام 2000 حيث استخلفه ابنه بشار، وهي دول كلها اجتاحتها موجات الانتفاضات الشعبية في 2011 وأطاحت بجل أنظمتها، وتركتها في دوامة الحرب الأهلية والصراع على السلطة.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية التالية:

لماذا بقيت النظم السياسية العربية خارج أطر التداول الديمقراطي على السلطة المتعارف عليها في الأنظمة الديمقراطية؟

وسنحاول تقديم تفسير لهذه الحالة من خلال التركيز على ثلاث مستويات أساسية تمثل الأركان التي يرتكز عليها منطق احتكار

السلطة الذي ميز الوطن العربي منذ عقود طويلة:

أولا/ المستوى السياسي:

1- إشكالية بناء الدولة العربية المعاصرة:

لا يمكن فهم آليات تعثر التداول على السلطة في النظم العربية دون الإشارة إلى طبيعة تكوينها التاريخي والمعضلات التي صاحبت تأسيس الدولة العربية المعاصرة والتي عرفت مخاضا صعبا تداخلت فيها العوامل الداخلية والخارجية، خاصة وأن كل الدول العربية كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة وحصلت في مجملها على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد كان موضوع بناء الدولة العربية ومضمونه منصبا بشكل كبير على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عقدي الستينيات والسبعينيات والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد ولكنه صار بعد ذلك أكثر اهتماما بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة والإصلاح السياسي والاقتصادي، لاسيما مع التحديات التي واجهتها في عدم استكمال البناء المؤسسي وتضخم أجهزة الدولة على حساب المجتمع مقرونا بعدم استقرار مفهوم الدولة في الوعي الجماعي العربي واقترانها المستمر بشخصية الحاكم واهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي.[1]

قسمت مرحلة ما بعد الاستقلال في البلدان العربية إلى فئتين: الأولى حصلت على استقلالها عن طريق الطرق السلمية، وبدأت هذه الفئة مسيرتها بتقليد النمط الليبرالي أو شبه الليبرالي فأصدرت دستورها وأسست مجالسها النيابية وذلك تحت إشراف المحتل، في حين خطت الدول الأخرى كفاحها المسلح ضد المحتل الأجنبي مسارها باعتماد تجربة الحزب الواحد أو الجبهة الواحدة كتنظيم سياسي وحيد في البلاد، وتبني التجربة الاشتراكية كطريق وحيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أنه في المحصلة أثر كلا النظامين سلبا على المواطن العربي، فظل يفتقر إلى قيم الإحساس بالمواطنة والمشاركة في الحياة السياسية، فالدولة العربية بنمطيها السابقين أدركت أن التركة التي ورثتها بعد الاستقلال تستلزم إدارة عجلة الدولة والمجتمع بأقصى سرعة ممكنة لبناء الشرعية فباشرت بإقامة حكوماتها وإدارتها وجيشها قبل أن تنتقل إلى ترسيخ مؤسسات الدولة الأخرى من مجالس وهيئات وتنظيمات.[2]

وكانت الظاهرة الاستعمارية صاحبة اليد الأولى في تكوين المسار والمصير التاريخي للدول العربية، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل ظلت العلاقة بالقوى العالمية المسيطرة

مهمة في رسم ملامح الصورة، كان موقف هذه القوى من حركات التحرر وما أفرزته من قيادات تاريخية عدائيا بالدرجة الأولى، وفي المقابل ظلت العلاقة بالنظم التي لم تعرف هذه الظواهر على ما يرام أو حميمية تقريبا، وقد أثرت هذه العلاقة بصورة جلية على تداول السلطة في هذه البلدان، بحيث ظلت هذه المسألة عرضة للتدخل الخارجي من جانب هذه القوى الدولية ومجالا خصبا لزرع بذور الصراع على السلطة والتلاعب بالتوازنات بين القوى السياسية فيها، فكل من يريد السلطة يسعى إليها وعينه على الغرب، والبعض يأتي بمفاتيح الطريق إلى السلطة من البيت الأبيض أو غيرها من العواصم.[3]

فلا جدال في أن الدولة في العالم العربي من حيث هي حديثة في نظمها ومؤسساتها لا تزال في طور البناء والتكوين، ثم إن عملية البناء (أو إرادته على الأقل) قد جاءت موازية لحدث الاختراق الاستعماري ثم إن الاستعمار كان سببا مباشرا في تسريع عملية البناء وهنا نعني بناء الدولة الحديثة، بحيث أن عملية التحديث لامست الدولة أكثر مما كان لها تأثير في المجتمع، بل إن المجتمع كان في بعض الأحيان في حالة مقاومة لعمل الدولة في التحديث، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الدولة محمولة على ذلك حملا من قبل القوى الاستعمارية في أغلب الأحيان، فقد كانت تفرض نظمها الحديثة فرضا على المجتمع، كما لم تتمكن عملية بناء الدولة الوطنية في أغلب الدول العربية من الملائمة بين مشروع "دولة الاستقلال" أو دولة الثورة وبين نزوعها الشديد السلطة، بل إن الهيمنة التامة على كل المؤسسات والمرافق العامة وتأكيدها لمنحى فردي استبدادي أو دكتاتوري في بعضهما البعض كحالات الجزائر، تونس، السودان وغيرها، لذلك كان المنحى الذي سارت فيه الدولة فهو طلب المزيد من الشرعية مع محاولة تحقيق عملية تحديث شاملة وضرورية من جهة، والسعي نحو المزيد من الحماية للنظام الجديد الوليد (نظام الثورة أو العمل الانقلابي في الغالب) من جهة ثانية، ولكن الكفة كانت ترجح في عملية التوازن الصعب لصالح الدولة المركزية والساعية لتجميع السلطات وتوحيدها وتركيزها باستمرار، ذلك ما صارت عليه "دولة الثورة في مصر" على سبيل المثال لا الحصر.[4]

كما أن إشكالية بناء الدولة العربية الحديثة كانت نتاج غياب الدولة في المرحلة السابقة بسبب الاستعمار، لذلك كانت السلطة هي المنشئة للدولة وهي التي بنتها ومؤسساتها،

والنتيجة المنطقية لهذه الوضعية هي أن أي تهديد للسلطة هو تهديد للدولة، وعليه فالتداول على السلطة غير ممكن في الوقت الراهن، مادام مسار بناء الدولة ومؤسساتها لم يكتمل بعد، وهذا معناه غلق المجال السياسي أمام ظهور نخب سياسية جديدة أو المطالبة حتى بالتغيير والديمقراطية.[5]

فالمعطيات التي تكونت في إطارها الدولة العربية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن، والقنوات جرى في ظلها تكوين نخبها السياسية وصعودها، فضلا عن ضعف عنصر شرعيتها أو تلاشيه أحيانا دفع بها إلى بسط هيمنتها على المجتمع، وهذا ليس لتثبيت ممارسات متسقة مع أنظمة الحكم الرشيد، فجزء من إخفاقات بناء الدولة الحديثة لم يتمثل في تسلط الدولة وضعف شرعيتها بقدر ما هو تلك الممارسات الاستبعادية التي كانت دوما أحد مصادر اختلال الدولة وعدم استقرارها.[6]

فقد اصطدم مسار بناء الدولة العربية بتحدي اجتماعي معقد تمثل في التنوع العرقي والديني والطائفي لمكوناتها كان فيها للعامل الاستعماري الجزء الأكبر في تعقيدها، وجعل من مسألة اندماجها في الدولة أمرا بالغ الصعوبة، خاصة وأن أغلب الدول العربية جنحت منذ بدايات استقلالها لتكريس الحكم الفردي، واتخذت من إيديولوجيات قومية نهجا للدولة (القومية العربية)، التي لم تستوعب مشاركة هذه الأقليات في السلطة بل وصل الأمر أحيانا لمحاربتها.

إن محاولات الإدماج التي حاولت أن تتبناها الدولة العربية لجزء من مكوناتها الإثنية أو أقلياتها أو لها كلها كما في الحالة العراقية أو المصرية أو السورية أو في شمال إفريقيا لم تقد قط إلى تطوير عمليات الدولة وعلاقاتها مع المجتمع أو إدماج إثنياتها ضمن الأطر المؤسساتية للدولة، فنظام المحاصصة الطائفية المعمول به في الحالتين اللبنانية والعراقية نزل بهذه المجتمعات إلى مكوناتها الأولى كالقبيلة والعشيرة والجماعة والطائفة وجمد العملية السياسة التي يبتدع بها الإنسان حلولا لمشكلاته القائمة.[7] بل وصل الحد إلى اندلاع حروب أهلية تحت العنوان الطائفي كالحرب الأهلية اللبنانية.

2- هشاشة القوى الديمقراطية العربية:

تمثل المعارضة السياسية العصب الأساسي في الحياة الديمقراطية، فبدونها لا يمكن الحديث عن انتخابات تنافسية أو تعددية سياسية أو تنوع في الأفكار والمشاريع السياسية، حيث أن النظام الديمقراطي بقدر ما يحتاج إلى الموالاة يحتاج كذلك إلى المعارضة التي تراقب وتنتقد الأغلبية بما يفضي في النهاية وبصفة متكاملة

إلى تحقيق تداول سلمي للسلطة، تتناوب فيه المعارضة والموالاة على الحكم.

وتتجسد أزمة التداول السلمي على السلطة في البلاد العربية اليوم -أكثر من أي عامل آخر- في هشاشة القوى الديمقراطية التي يمكن المراهنة عليها للسير بعملية التغيير السياسي والتحويل الاجتماعي، وتتجلى هذه الهشاشة في غياب التنظيمات الديمقراطية الحقيقية، وغياب القواعد والتقاليد والممارسات الواضحة والثابتة التي تميزها وتهيكلها، واقتصار الدعوة للديمقراطية على مجموعات صغيرة من اليسار السابق -وهي المجموعات التي تستخدمها في أغلب الأحيان من أجل إعادة تثمين نفسها في الساحة السياسية- أكثر مما تنظر إليها كبرنامج سياسي حقيقي للتحويل الاجتماعي، ويخدم تبني الديمقراطية كوسيلة للاستفادة من الانفتاحات الجزئية التي تدفع إليها أزمة النظام أو من الطموح إلى بناء تحالفات دولية جديدة. مما يعني أن هذه القوى لا تزال متلقية تستفيد من الانفتاحات المحدودة التي يضطر إليها النظام أكثر مما تساهم في خلقها، وبالعكس لا تزال الأجيال الجديدة الشابة التي لم تدجن بعد عن طريق الاضطهاد والقمع والإرهاب غير مؤمنة بهذه الانفتاحات ولا حتى بمعنى الديمقراطية، إنها فريسة لمشاعر اليأس، وهي تريد تحويلات جذرية وسريعة.[8]

لقد كان الزعيم البلشفي الروسي **لينين** يردد باستمرار مقولته الشهيرة: "لا ممارسة ثورية بدون نظرية ثورية"، وكان يقصد بها أن الحركة الاشتراكية الديمقراطية ثم الحزب البلشفي فيما بعد لن يستطيع انجاز مهمة التغيير الثوري بمجرد النجاح في تنظيم الجماهير أو بمجرد الاستيلاء على السلطة بالعنف، بل بامتلاك نظرية الثورة الاجتماعية، ويعني بذلك أن لا فعالية للعمل السياسي دون وجود مرجعية فكرية ومشروع سياسي يسير عليه التنظيم السياسي بهدف إحداث التغيير.[9]

ومن هنا فإن الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية المعارضة في العالم العربي لا تقل حدة وخطورة عن أزمتها الناجمة عن فعل الاضطهاد السياسي الممارس عليها من طرف السلطة الاستبدادية، فأكبر مشكلة تتخبط فيها هذه القوى هي غياب مشروع سياسي متكامل تصل بموجبه إلى السلطة، فبخلاف القوى السياسية التي ناضلت لنيل الاستقلال (حركات التحرر) والتي كانت لها مشاريع سياسية واجتماعية رغم قصورها في بعض الجوانب، وكان للأحزاب الوطنية مشروع وطني استقلالي اشتبك مع الاحتلال الأجنبي إلى غاية

دحره بالنضال السياسي الجماهيري أو بالكفاح المسلح كما في حالة أحزاب جبهة التحرير الوطني (الجزائر)، الوفد (مصر)، حزب الاستقلال (المغرب)، حزب الدستور(تونس)، وقد ترتب عن كل هذا تراجع مروع للقدرة التمثيلية لهذه القوى الديمقراطية وتصاعد معدل انفراط عقدها الجماهيري والتنظيمي إلى حد يهددها بالموت السياسي، كما تورطت العديد منها في التبعية والتعاون مع قوى أجنبية معادية تحت ذريعة استحالة إحداث تداول للسلطة من الداخل وإزاحة النظم الاستبدادية بالطرق السلمية، ونذكر من ذلك قسم من المعارضة العراقية خاصة ما سمي "المؤتمر الوطني الموحد" قبل احتلال العراق سنة 2003.[10]

ويتجلى كذلك تشتت قوى المعارضة في خوضها مجابهات وصراعات مع أطراف معارضة أخرى فتعارض بعضها البعض أكثر من معارضتها للنظام الحاكم، وهذا ما تشجع عليه أحزاب السلطة وتغذيه وتعمل على كسب فريق معارض دون آخر بهدف إضعاف المعارضة وتمزيقها.[11] وهذا ما أبعد هذه القوى عن الهدف الرئيسي لها وهو النضال السياسي لمجابهة الأنظمة التسلطية وتحقيق المزيد من الانفتاح الديمقراطي وتوسيع القواعد الجماهيرية لأحزابها، ووصل الأمر إلى حد الصراع بين القوى السياسية ذات اللون الواحد، مما أدى إلى حدوث موجات من الانشقاقات والتصدع داخل الأحزاب، ويعود ذلك إلى عدة مؤثرات على رأسها الإغراءات السياسية التي تقدمها النظم الحاكمة لفئات من هذه القوى والصراع على الزعامة داخل هياكلها.

3- دور المؤسسة العسكرية:

بالرغم من التراجع المطرد من حدة الانقلابات العسكرية وما تتركه من آثار وخيمة على العملية السياسية ومسار التحول الديمقراطي في البلدان العربية، إلا أن مجال اقتحام العسكر للحياة السياسية بقي مستمرا، وظل حضورها في الأحداث السياسية الهامة وفي المؤسسات السياسية أمرا واقعا حتى وإن كان في غالبه خلف الستار، هذا على الرغم من موجات الانفتاح السياسي التي عرفتها بعض البلدان العربية في سياق توجهها نحو الليبرالية السياسية التي تقتضي وضع حاجز بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية.

تعتبر أدبيات التحول الديمقراطي أن تدخل العسكر في الحياة السياسية معوق لعملية التحول الديمقراطي، وتعد الديمقراطيات الغربية مثالا في ما يجب أن تقوم به دول التحول الديمقراطي في ما يتعلق بإعادة هيكلة

العلاقات المدنية العسكرية حيث تقوم هذه الأخيرة على دعامتين رئيسيتين: الفصل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية وخضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، بمعنى أن السلطات المدنية المنتخبة هي صاحبة القرار في التخصيص المالي للمؤسسة العسكرية وأن المؤسسة العسكرية لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال فوق الدستور بل تخضع له وتتصرف بمقتضاه، والأمر المهم حيادية هذه المؤسسة تجاه الصراع والمنافسة السياسية التي تحدث في الدولة.[12]

ويتجلى دور المؤسسة العسكرية في عرقلة التداول الديمقراطي للسلطة في كونها تعتمد عليها القيادات العربية في حماية وتأمين استمرارها في الحكم واستدعائها في قمع الاضطرابات التي تعجز القوى الأمنية عن مواجهتها، وكذلك تصبح هذه المؤسسة أداة تستمد منها القيادات السياسية شرعيتها على أساس ما أظهرته من بسالة وتحد في المعارك الحروب (جمال عبد الناصر، الملك حسين، حسني مبارك...الخ).[13]

وفي معظم الحالات لا يحكم العسكريون إلا في ظل الظروف الاستثنائية أو حالات الطوارئ وهم يستخدمون القضاء العسكري لمحاكمة معارضيهم صوريا، ولا يحترمون حقوق الإنسان ولا يقبلون الرأي المعارض ويظنون أن غير العسكريين غير صالحين لإدارة البلاد، وعادة يسيطر العسكريون على أدوات التأثير على العقول من إعلام وصحافة ويوجدون إلى جانبهم مثقفين تابعين، وفي معظم الحالات يخلع العسكر بذلاتهم العسكرية ويستبدلونها بأخرى مدنية ويستعينون بوزراء تكنوقراط وذلك كله بهدف إظهار واجهة مدنية شكلية لحكمهم المطلق.[14]

وبدلا من أن يكون دور العسكر مؤقتا ويؤمن الانتقال لنظام عقلاني مدني عادل يؤمن الحريات والعدالة الشعبية ويستند إلى إرادة شعبية، تحول العسكر إلى طبقة حاكمة جديدة، أسوأ في بعض الحالات من الحكم الذي انقلبوا عليه؛ بل تحول الحكم إلى استبداد مديد، واحتكار للسلطة والثروة، وتدمير الكثير من بنى الدولة وآلياتها من خلال إزاحة مكوناتها المستقرة، وتعيين المحازبين أو الأقارب أو التبع في مراكز القيادة. وجرى إلغاء التعددية الحزبية على مشاكلها وتكريس حكم الحزب الواحد، أو الأحزاب الواجهة، وتراجعت تعددية الصحافة لتصبح الصحافة والإعلام أبواقاً للسلطة ومناشيرها الدعائية، أما البرلمانات فيجري انتخاباها أحيانا بقوائم مغلقة من قبل الحزب الحاكم وأتباعه ويجرى تزويرها بكل

سهولة، وهكذا أضحت البرلمانات مجالس لتمجيد الحاكم والسلطة في مسرحيات فجة من التزلف والنفاق[15].

وقد حافظت المؤسسة العسكرية في العالم العربي على سيطرتها على مسار انتقال السلطة بعد الانتفاضات الشعبية التي عرفتها بعض الأنظمة العربية منذ سنة 2011 إذا استثنينا في ذلك الحالة التونسية، ففي مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 حافظت المؤسسة العسكرية على دورها المحوري في عملية تداول السلطة رغم مرور البلاد بفترة محدودة من الحكم المدني التي سرعان ما عادت السلطة إلى الجيش مجددا منتصف 2013، أما بقية دول ما سمي بالربيع العربي سوريا وليبيا واليمن فعلي الرغم من وجود اختلافات بين هذه الحالات إلا أن الواضح أن المؤسسة العسكرية فيها تخوض فيها معارك وجودية للبقاء في السلطة.

ثانيا/ المستوى السوسيو اقتصادي:

1- الطابع الأبوي للسلطة:

شكل النظام الأبوي "البطريكي" بنية اجتماعية وسيكولوجية متميزة تطبع العائلة والقبيلة والسلطة والمجتمع في العالم العربي وتكون علاقة هرمية تراتبية تقوم على التسلط والخضوع اللاعقلاني الذي يتعارض مع قيم المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان، نتج عن شروط وظروف تاريخية واجتماعية وثقافية وعبر سلسلة من المراحل التاريخية والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية المترابطة فيما بينها حيث ترتبط كل مرحلة منها بمرحلة انتقالية تسبقها حتى تصل إلى مرحلة النظام الأبوي الحديث، ومن خصائص هذا النظام قابليته على الاستمرار وعلى مقاومة أي نوع من أنواع التغيير ومحافظته على قيمه المتوارثة، وعلى الصعيد الاجتماعي يهيمن النظام الأبوي على العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تغلب عليها الانتماءات القبلية والطائفية والمحلية.

ويبدو واضحا للعقل السياسي العربي المشبع بمفاهيم القرابة الأبوية والتسلط البطريكي أن يقدم الحاكم العربي على أنه الأب القائد، وإن جميع أفراد الشعب هم أبناؤه، وعلى الأبناء واجب تقديم الطاعة والولاء والخضوع له، أما بالنسبة إلى الأب القائد فهو ينتظر من أبنائه الولاء المطلق الذي يولد سلوكيات النفاق والتزييف والمديح الزائف، وهي سلوكيات تتحكم في العلاقة بين الطرفين على مستوى العائلة والقبيلة والدولة، ولا تقتصر علاقة الهيمنة بين الأب المعبود رئيسا أو شيخا أو حاكما على قبول السلطة وطاعة الأوامر بل تذهب إلى درجة التقديس سواء من خلال إسقاط صفات الكمال اللاإنسانية عليه أو

استخدام خطاب المديح، وهنا يقدم الحاكم العربي نفسه على أساس أنه مصدر النعم وأي خلاف معه يعتبر مروق وخيانة وخروجا عن طبائع الأمور ومصالح العباد، ويشكل الحاكم العربي بهذا المفهوم أساس فكرة الخلاص والتضحية، فالخلاص من التجزئة والتخلف والظلم الاجتماعي والهيمنة الاستعمارية لا تتم إلا بالأب الزعيم، أما التضحية فيجب أن تكون له وهو يقود مسيرة العمل والنضال.[16]

وتمتد جذور النظام الأبوي في العالم العربي إلى النظام القبلي الذي يقوم على صلة الدم والقربى والعصبية القبلية التي تسيطر فيها الثقافة البدوية على الحياة كافة مجالات الحياة عن طريق نظام القبيلة (المشيخة) الذي كان بديلا للدولة وإدارتها كتنظيم اجتماعي يقوم على القيم والعصبيات والعلاقات العشائرية، وتلغي هذه العلاقة الأبوية الحرية مثلما تلغي الحوار والتفاهم في الأسرة والمجتمع والسلطة بمعنى أنها تلغي السياسة بكونها فعل حواري بين أفراد مستقلين.[17]

وقد مثلت اللحظة الاستعمارية منعرجا تاريخيا هاما في الثقافة العربية الإسلامية لأنها أوجدت واقعا جديدا أفرزه الاحتكاك المباشر بين حضارة الشرق والغرب، فعلى الرغم من تمكن القوى الاستعمارية الأوروبية من السيطرة عسكريا وسياسيا على مستعمراتها العربية إلا أنها لم تستطع تغيير بنية الثقافة العربية الإسلامية وثوابتها، ولكن محدودية التأثير هذه لم تمنع من بروز حراك اجتماعي نجم عن السياسات الاستعمارية، حيث ظهرت نخبة من القيادات السياسية والعسكرية المنتمية للطبقة البورجوازية الصغرى والتي قادت الكفاح التحرري وطبعت هذه التجربة التحررية بأيديولوجيتها وجعلتها تتبوأ مكانة مرموقة من خلال التضحيات التي قدمتها، بالاستيلاء على السلطة في مرحلة ما بعد الاستعمار لاسيما في الجزائر تونس مصر سوريا، وطبع على هذه النخب الحاكمة تنكرها للضوابط الديمقراطية، لذلك واجهت أنظمتها تحديات داخلية وخارجية وتفاعلت مع مختلف القوى الاجتماعية والسياسية لتفرز نمطا جديدا من الأبوية المستحدثة التي رفضت الحداثة على مستوى الممارسة رغم أنها لم تتنكر لها في خطابها السياسي.[18]

بمعنى أن التغييرات التي حدثت في المائة سنة الأخيرة من جراء احتكاك المجتمع العربي بالحضارة الغربية الحديثة لم تؤدي إلى استبدال النظام القديم بنظام جديد بل أدت فقط إلى تحديث القديم دون تغييره جذريا مما أثمر في نهاية الأمر النظام الأبوي المستحدث

وحضارته التي نعيش في ظلها والتي تتضمن خليطا من العناصر التراثية والحديثة معا، وفي ظل هذا النظام يعاني الإنسان العربي حالة معقدة من الخلل الاجتماعي والثقافي لا يمكن التخلص منها.[19]

أدى هذا النمط الأبوي في علاقات السلطة بالمجتمعات العربية إلى إنتاج زعامات تستند في شرعيتها إلى أنماط غير عقلانية كالشخص الملهم الذي تلتف حوله الجماهير أو الإرث التقليدي القبلي والعشائري الذي تتناقله الأجيال، وفي كل هذا وذاك يصور فيها الحاكم نفسه على أنه أب لكل أفراد الشعب، فهو يجمع بين منصبه السياسي كحاكم وشخصه الروحي كأب للأمة، وهذا يعطيه الحق في التصرف وفق ما يراه مناسبا في شؤون بلده وله أن يحتكر السلطة ويمنع تداولها ديمقراطيا، والعالم العربي حافل بالأمثلة على هذا النمط من الثقافة الأبوية للسلطة، كالزعيم الليبي معمر القذافي، أو حافظ الأسد في سوريا، أو حسني مبارك في مصر ...وغيرها.

2- تحـــالف الدولـــة والريـــع:

يطلق البعض مفهومي الدولة الريعية والدولة شبه الريعية لتوصيف عدد من الدول العربية، فالأول يشير إلى كل دولة تحصل على جزء كبير من مداخيلها من مصادر خارجية في شكل ريع، ويشكل الإنفاق العام جزءا كبيرا من ناتجها المحلي الإجمالي وتعتبر الدول النفطية التجسيد الأمثل لمثل هذه الدول، أما الدولة شبه الريعية فهي التي تعتمد في جانب من إيراداتها على مصادر خارجية غير العائدات النفطية ومن هذه المصادر العوائد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لموقعها الاستراتيجي ودورها السياسي في المنطقة أو إيرادات السياحة والمعونات الخارجية التي تحصل عليها، ونذكر من هذه الدول مصر سوريا الأردن تونس اليمن، ومنه فإن الدور الذي تقوم به الدولة الريعية باعتبارها مصدر الثروات الخاصة والموزع للخدمات والمزايا ومصدر التوظيف والتشغيل، إنما يدعم من إمكانات سيطرتها على المجتمع ويجعل مواطنيها أقل تشددا في المطالبة بتوسيع نطاق المشاركة السياسية.[20]

وقد كان الباحث الإيراني **حسين المهداوي** من الأوائل الذين اهتموا بالدولة الريعية في الشرق الأوسط والتي تزايد دورها بصورة جلية بعد الطفرة البترولية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وخلص المهداوي إلى مسلمتين: الأولى تفيد بأن الدولة الريعية لا تحصل على مواردها عن طريق الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا

تخضع للمحاسبة، فتصبح مستقلة سياسيا انطلاقا من استقلاليتها الضريبية، أما المسلمة الثانية فتفيد أن هذه الدولة تعتمد على سياسات توزيعية بدلا من الاعتماد على السياسات الإنتاجية التي تؤدي في نهاية الأمر إلى إخراج السكان من الحيز السياسي وبالتالي من نطاق الديمقراطية.[21]

وهكذا شرعت السلطة تقليدا يعتمد على المناورة التي تبرر الاستيلاء على الثروة من دون قيود لأجل تكريس تدخلية الدولة وإعادة توزيع الثروة لا حسب قواعد الاستحقاق، وإنما وفق أولويات السلطة التي تحرص على تأكيد حق المنح والمنع والثواب والعقاب، ووفق هذا المنطق فرضت السلطة وصايتها على كافة تفاصيل حياة المجتمع، فحيثما توفر الموارد المالية للدولة استقلالا للنخب الحاكمة عن مجتمعاتها تتعالى عليها، ومن هنا يمكن القول أن القهر والجور على المستوى الاقتصادي أكثر تفاقما وأشد إيلاما منه على المستوى السياسي.[22]

ويظهر الأثر الريعي في طبيعة العلاقة بين الدولة والنظام السياسي في ثلاث مظاهر أساسية هي: الضرائب، والإنفاق العام، واللاشفافية، إذ تفسر المداخيل النفطية عدم الاهتمام بالتحصيل الضريبي أو فرض ضرائب اضافية على المواطنين، ما يجعل عبئها عليهم خفيفا وهو ما يقلل من جدية المواطنين أو عدم اكتراثهم في مساءلة السلطة السياسية أو الاهتمام بشؤون الحكم. فالدول الربيعية خاصة أقطار الخليج بما يمتاز به اقتصادها النفطي من ميزات توزيعية شهدت علاقة عكسية من نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام من جهة، والديمقراطية ونسبة الضرائب في الناتج الوطني الخام من جهة أخرى، فقطر تحتل المرتبة 3 عالميا في نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام، بينما في مؤشر الديمقراطية تحتل المرتبة 137، لذلك يعتبر المستوى الأدنى من الضرائب منطقا شرائيا بالنسبة للنظام، أما فيما يخص الإنفاق العام فيرى **أحمد علوي** أن الدولة الريعية تولي اهتماما كبيرا على الانفاق على مشاريع قصيرة الأمد ومشاريع استعراضية وإيجاد فرص عمل مزيفة، فتصبح العلاقة بين الفرد والنظام في اتجاه واحد تتمحور على ما يحصل عليه الفرد من ريع، وهذا ما ينتج أشكال من التحالفات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب التي تستفيد من العلاقة مع النخب الحاكمة بدل رفع مطالب الشفافية.[23]

أول دولة أقدمت على توزيع الدخل الريعي هي العربية السعودية، فالعاهل السعودي المؤسِس

للدولة السعودية **عبد العزيز ابن سعود**، اعتمد توزيع الريع عبر توزيع العقارات للمقربين، ثم عبر "شراء" الدولة العقارات الموزعة بأسعار باهظة محوّلة بالتالي الريع إلى الأقارب والمحسوبين. والريع آنذاك كان أولاً من مداخيل نفقات الحجاج القادمين إلى الحرم الشريف، ثم من المساعدات المالية التي كانت تقدمها الحكومة البريطانية، وعندما تمّ اكتشاف النفط بالمملكة في الثلاثينيات من القرن الماضي، بدأت المداخيل الناتجة عن تصدير النفط تشكل المصدر الرئيسي للدخل الريعي، فيما بعد وعند طفرة النفط وارتفاع أسعاره في السبعينيات، أقدمت العربية السعودية على سياسة توزيع العقود لإنجاز المشاريع للبنية التحتية (طرق، إنشاءات عسكرية، مستشفيات، مواصلات الخ) وفقاً إلى معايير الولاء والقربة والمحسوبية سواء كانت قبائلية أو مناطقية أو غيرها، وجميعها هادفة إلى دعم النظام والحكم القائم.[24]

وفي ليبيا بعد أن تولى **معمر القذافي** زمام السلطة بعد انقلاب عسكري عام 1969 شرع مباشرة بتأميم صناعة النفط في بلده، وقد أتاح له ذلك الحصول على سيل من الإيرادات الجديدة، مما مكنه من شراء ولاءات زعماء القبائل الأقوياء وتمويل برنامجه "الثوري".[25]

وفي الجزائر لم يتنازل النظام السياسي لبعض المطالب الديمقراطية الا بعد هبوط حصة الفرد الواحد من إيرادات النفط بحدة بعد منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، إذ هبطت تلك الحصة من 1144 دولار سنة 1985 إلى 726 دولار فقط سنة 1997، وتزامن ذلك مع هيمنة الشباب في المجتمع وتفاقم عبء الدين العام وتزايد التوترات الاجتماعية التي ضغطت على "الصفقة الاستبدادية" وأرغمت النظام على فتح المجال السياسي، حتى أن الجمهور- الذي يعي أهمية تلك الصفقة لبقاء النظام- كثيرا ما يلجأ إلى الشغب والعنف لإجباره على توزيع ريع أكبر في حقل العمل ومشاريع البنية التحتية، كما يدرك النظام بدوره أهمية الصفقة ويعمد باستمرار إلى توزيع مخصصات مشاريع البنى التحتية المحلية خلال الحملات الانتخابية.[26]

وعلى أعقاب الانتفاضات الشعبية التي شهدتها أنظمة عديدة في المنطقة العربية حاول فيها زعماؤها منذ اللحظات الأولى من لاندلاعها القيام بإجراءات "ريعية" عسى أن تكون المنقذ لهم ولإطالة بقائهم في السلطة، بالموازاة مع القيام بإصلاحات سياسية، من بين هذه الإجراءات دعم المواد الغذائية الأساسية ودعم المواد النفطية وإقرار مجموعة من الإعفاءات

الضريبية على المواطنين والمؤسسات الاقتصادية وزيادات في أجور موظفي القطاع العام وتقديم منح مالية اجتماعية لفئات من المواطنين، لتصبح الدولة الريعية مثل الأم الحنون في مواجهة غضب المجتمع واحتواء مطالبه الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا/ المستوى الثقافي:

يكتسب العامل الثقافي مكانة هامة في إرساء دعائم الديمقراطية في أي بلد وفي دعم مسار الانتقال الديمقراطي للسلطة، بوصفه يمثل مجموع التراكمات الفكرية والإيديولوجية والدينية والفنية والمادية التي يكتسبها الفرد في مجتمعه، ويمكن أن يكون العامل الثقافي عنصرا مدعما للديمقراطية والتداول السلمي على السلطة كما يمكن أن يكون عائقا أمامها مدعما للاستبداد السياسي، فهو يغرس القيم والمبادئ والانطباعات في نفوس الأفراد حكام ومحكومين، لذلك فالديمقراطية قبل أن تكون بناء مؤسساتيا وعمليات سياسية هي أولا قيم وممارسات وسلوكات تتوارثها الأجيال وتطبع مناخ النظام السياسي، وهذا ما يسمى بالثقافة الديمقراطية.

وتعتبر الثقافة السياسية إحدى مكونات الثقافة العامة للمجتمع وإحدى المؤثرات الأساسية في حياة الأفراد داخل الأنظمة السياسية مهما كانت طبيعتها ديمقراطية أو تسلطية، حيث تعمل على ترسيخ القيم والمبادئ والمثل التي يؤمن بها النظام السياسي، "فالثقافة السياسية تتكون من مجموع المعارف والمعتقدات التي تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقاتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهويتها، فهي تحدد للمجموعات البشرية موقعها في المجال السياسي المعقد، وذلك بتعبئة حد أدني من المعالم التي ترشده في سلوكها كسلوك المواطنة أو سلوك الناخب".[27]

وللثقافة السياسية ثلاث أنواع حسب **غابريال الموند** (G.Almond) و**سيدني فيربا**(S.Verba)، الثقافة السياسية الضيقة التي في المجتمعات التقليدية البسيطة حيث تقل درجة التخصص إلى حد كبير وحيث يقوم الفرد بأداء أدوار متعددة في نفس الوقت، والثقافة السياسية الرعوية (الخضوع) التي توجد عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات مع غياب أو تذبذب الإدراك بجانب المدخلات ودور الذات في العملية السياسية وفي التأثير على النظام السياسي، وأخيرا هناك ثقافة المشاركة التي يكون فيها الفرد مدركا للجوانب السياسية السابقة الذكر، حيث يعرف الفرد حقوقه

وواجباته ويثق بكفاءته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية، ويفسر دوره على أنه إيجابي وفعال في العملية السياسية.[28] وتتكون الثقافة السياسية حسب **الموند** و**فيربا** من عناصر إدراكية وعاطفية وتقييمية تؤلف هذه العناصر مجتمعة منظومات الاتجاهات السياسية الخاصة بكل مجموعة من الأفراد تجاه النظام السياسي.[29]

أما بالنسبة للدول العربية فالثقافة العربية ذات تأثير مزدوج على الحكام والمحكومين على حد سواء، حيث يمكن اعتبارها بمثابة بيئة حاضنة للاستبداد السياسي وعقبة في وجه الانتقال الديمقراطي للسلطة من جانب الحكام، ومحفزة للخضوع والطاعة العمياء من جانب المحكومين أو ما يسمى بالثقافة الرعوية، وهذا من خلال ما تمثله من المفاهيم والممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية المتراكمة تاريخيا والبنية السيكولوجية والاجتماعية للفرد العربي التي يكتسبها في مجتمعه، وتميز العلاقات السلطوية في المجتمع من العائلة إلى الدولة.

وفي التعبير عن الوضع العربي نجد شعار العائلة العربية هو نفسه شعار التربية المدرسية وهو: "على الولد أن يكون مطيعا" وهو شعار المسؤول في العمل، وعلى مستوى أكبر شعار أصحاب السلطة السياسية، فهو أحد أهم القيم السائدة في المجتمع العربي، لذلك يمكن القول أن روح الخضوع التي تنتهجها القيم التربوية العربية تؤدي لنتيجة مزدوجة، فهي من جهة تنهض على "أخلاقية السلطة"، ومن جهة ثانية تقبل القمع باعتباره أداة طبيعية للانضباط الاجتماعي، وفي هذا يرى **الجابري** أن حركة التنوير العربية المدافعة عن حرية الإنسان العربي ومسؤوليته لم تكرس في الحياتين اليومية والسياسية العربية إنما تكرس هو مضمون الولاء للسلطة الذي تم نشره والترويج له.[30] والمدرسة تمثل أداة مباشرة لخلق شروط لتجديد السلطة القائمة في العالم العربي أي أنها تقوم بوظيفتين أساسيتين: تخريج نخبة أداة بيد السلطة هي ثمرة تفوق الأقلية الداخلة الى المدرسة من جهة وتكوين أغلبية ساقطة وأمية لكن خاضعة ومفككة الوعي وبدون علم ولا تربية أو ثقافة.[31]

وقد أتاح احتكار النظم العربية الحاكمة لكل وسائل الإعلام لاسيما الثقيلة منها إلى القيام بإثارة ثقافة الذعر الدائم لدى الجماهير من أي نخب أو تيارات سياسية بديلة، والحالة النمطية هنا هي تصوير مثل هذه البدائل على أنها يمكن أن تفضي إما إلى حكم شيوعي كما كان الحال في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي

أو إلى دكتاتورية إسلامية متعصبة ودموية أو إلى نظام ليبرالي فوضوي ضعيف يؤدي إلى الصراع والحرب الأهلية على الشاكلة اللبنانية، فالأنظمة العربية بهذه الوسيلة تفرض على الجماهير نمط تفكير مؤداه أن تسليمها بالوضع القائم أفضل بكثير من تغيير النظام الذي ينطوي على مخاطرة كبيرة.[32]

خاتمة:

مما سبق يتضح لنا أن استعصاء التداول على السلطة في الوطن العربي كان بتضافر عوامل عديدة واكبت نشوء الدولة العربية بشكلها المعاصر وتطور أجهزتها المؤسساتية والمجتمعية، والتي عرفت مخاضا عسيرا بسبب سيطرة نخب سياسية فرضت توجهاتها وهيكلت لوحدها نظمها السياسية وتعاملها مع البيئة الداخلية والخارجية بما يمكنها من الاستمرار في السلطة، وتحريم النشاط المعارض والتنكيل به تحت عدة مبررات كدواعي البناء الوطني بعد الاستقلال أو الاندماج المجتمعي والوحدة الوطنية، أو الخطر الخارجي الذي يتربص بالأمة وغيرها من الشعارات والتي رفعت لتوطيد ركائز الحكم، وقد حاولت في ذلك إعطاء بديل عن الاستبداد في السلطة كشراء الذمم وتوزيع الريع على الشعب في إطار ما تسمى بالصفقة الاستبدادية أو اللعب على الوتر الأمني بمعنى الاستبداد مقابل الأمن.

وقد حاولت العديد من الأنظمة العربية التكيف مع تغييرات طرأت على البيئة الدولية خصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط المنظومة الاشتراكية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات التي كانت مظلة تحتمي بها العديد من الأنظمة العربية الاستبدادية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم من بعدها ورفعها لشعارات الديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان وإقدامها تغيير العديد من الأنظمة في إطار ما سمي بالتدخل الديمقراطي.

غير أن الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الأنظمة العربية لم تقد إلى تداول ديمقراطي على السلطة أو فك العقدة الاستبدادية التي عمرت طويلا، وإنما كانت بمثابة انحناء للعاصفة الديمقراطية التي اجتاحت العالم، فلا قيادات سياسية تزحزحت من كرسي الحكم ولا معارضة سمح لها بالوصول إلى السلطة رغم تبني جل الأنظمة العربية للتعددية الحزبية وإجرائها لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية غير أن هذه الانتخابات لم ترق لأن تكون نزيهة، حرة وشفافة تسمح للشعوب العربية للتعبير عن خياراتها السياسية.

وقد أدى إصرار القيادات العربية على احتكار السلطة ومنع تداولها إلى انفجار انتفاضات شعبية أطلق عليها "الربيع العربي" في كل من تونس مصر ليبيا اليمن وسوريا أسقطت العديد من القيادات العربية، غير أنها لم تؤدي إلى تحول ديمقراطي يسمح بتداول سلمي على السلطة، وحولت هذه الدول إلى مجال للتدخلات الأجنبية والصراعات الأهلية المسلحة التي فككت مجتمعاتها ودمرت بنيتها التحتية وبقيت دولها تحت تهديد التفكك إن هذا استمر الوضع طويلا.

هوامش الدراسة:

1-فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ط1، ص ص38-39.

2- محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ط2، ص186.

3- صلاح سالم زرتوقة، "أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال حتى بداية ربيع الثورات العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36، خريف 2012، ص125.

4- محمد السيد سعيد، **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1997، ط1، ص 92-93.

5- محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص187.

6- باقر سلمان النجار، "الدولة العربية: بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج"، في مجموعة باحثين، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014، ص 51.

7- باقر سلمان النجار، **مرجع سابق**، ص52.

8- برهان غليون، **معوقات الديمقراطية في الوطن العربي**، على رابط الانترنت:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813BA045-44CD-4C2C-914B-F5FFDC4C51AA#

9- عبد الإله بلقزيز، "أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي"، في عبد الإله بلقزيز (محررا)، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ط1، ص 28.

10- نفس المرجع، ص 28-32-44.

11- جاسم محمد احمد، "الديمقراطية وإشكالية التداول السلمي للسلطة"، **مجلة آداب الفراهيدي**، العدد 10، آذار 2012، ص 263.

12- هاني سليمان، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015، ط1، ص 24.

13- خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص 95.

14- عبد الفتاح ماضي، "العلاقات المدنية العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي"، في مؤتمر تحديات الديمقراطية في العالم العربي، المنعقد ببيروت في 29 يونيو 2012.

15- عبد النبي العكري، "اضمحلال الدولة العربية"، **يومية الوسط (البحرين)**، العدد 5047، 2 يوليو 2016، ص 12

16- سعد غالب ياسين، "نقد العقل السياسي العربي: تقديس المدنس"، **مجلة إضافات**، العدد 2، ربيع 2008، ص 208 - 210.

17- إبراهيم الحيدري، "النظام الأبوي وتأثيره على العائلة والمجتمع والسلطة"، في رابط الانترنت:
http://elaph.com/Web/opinion/2010/10/607072.html

18- مراد مهني، "الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث: الأبوية البورقيبية نموذجا"، **مجلةدفاتر السياسة والقانون**، العدد 5، جوان 2011، ص 215-216

19- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 48.

[20]– حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص63-64.

[21]– صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق**، بغداد: مؤسسة فريدريش ايبرت، نوفمبر 2013، ص5.

[22]– حافظ عبد الرحيم وآخرون، **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006،ط1، ص53.

[23]– يوسف زدام، "الثقافة السياسية في البلدان العربية: دراسة في تأثير المحددات غير السياسية"، **المستقبل العربي**، العدد429، نوفمبر 2014، ص27.

[24]– زياد الحافظ، "أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية"، في إطار ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، الإسكندرية في 30/28 نوفمبر 2005، بتنظيم من مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، ص25.

[25]– توبي سيللي، **النفط: السياسة والفقر والكوكب**، ترجمة: دينا الملاح، الرياض: العبيكان للنشر، 2010، ص 80.

[26]– بلقاسم العباس وعمار بوحوش، "الجزائر: الديمقراطية والتنمية في ظل الصفقة الاستبدادية"، في ابراهيم البدوي وسمير المقدسي(محرران): **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ط1، ص 303-304.

[27]– فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص213.

[28]– محمد زاهي بشير المغيربي، **مرجع سابق**، ص ص225-226.

[29]– ثامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص98.

[30]– سفيان فوكة، "الاستبداد السياسي وإصلاح الحكم في العالم العربي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2006-2007، ص124.

[31]– برهان غليون، **مجتمع النخبة**. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986، ص251.

[32]– سعد الدين ابراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص427.